

محضر الجلسة
مفوضية ديربورن لدراسة هيكلية حكومة المدينة الحالية وتقديم التوصيات
غرف المجلس
الأربعاء ٧ أيلول | سبتمبر ٢٠٢٢

افتتح رئيس اللجنة عبد الله الجلسة في الساعة ٦:٠٠ مساءً. أخذ الحضور بمناداة الأسماء. حضر الاجتماع السيدات و السادة: إليزابيث بيلي وشارون إل دولماج وحسين هاشم وتيموثي إس هاريسون وجيم أوكونور وإل جلين أوكري ورئيس اللجنة السيد حسن عبد الله. (٧) الغائبون لورا دادجون وشيريل دي هوكينز (٢). حضر أيضاً: جورج ت داراني كاتب المدينة، جيريمي رومر المستشار القانوني للمدينة، وأليسا كريجي ، سكرتيرة لجنة الميثاق.

بدأ رئيس اللجنة عبد الله الجلسة باستعراض بنود الإدارة والصيانة. وأضاف أن المرحلة التالية من قراءة الميثاق هي مرحلة المراجعة، وانتظار آراء وتعليقات أفراد المجتمع الإضافية، واجتماعات قاعة المدينة المغلقة. وأضاف عبد الله أن اللجنة ترنو إلى موعد الاستكمال ليتوافق مع موعد إجراء الانتخابات الرئاسية التمهيدية المقرر في آذار/ مارس ٢٠٢٤ على أمل الحصول على مزيد من المشاركة العامة في تلك الانتخابات.

قاد أفراد اللجنة قسم الولاء.

فتح رئيس اللجنة عبد الله باب التعليق للجمهور و لكن لم تكن هناك أي مشاركة.

تم تقديم اقتراح من قبل رئيس اللجنة عبد الله بدعم من المفوضة دولماج لاعتماد دقائق الجلسات السابقة ١٨ أيار/ مايو و ٢٢ حزيران / يونيو و ٦ تموز / يوليو و ٢٤ آب / أغسطس تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

كان المفوض أوكونور قد قدم في وقت سابق اقتراحاً معتمداً يقضي بتقليص عدد تقارير اللجان الفرعية إلى تقرير واحد فقط خلال الاجتماع الأول في أي شهر معين وأن يكون له الأسبقية في الاجتماع. أخذت المفوضة بيلي الكلمة لإبلاغ عن آخر مستجدات عمل اللجنة الفرعية للمشاركة العامة. وأشارت إلى أن المسودة الأولى لاستطلاع الرأي الخاص بالمشاركة العامة التي طال انتظارها جاهز. كما شرحت المفوضة بيلي عملية إنشاء استطلاع الرأي . أولاً، تمت مراجعة محاضر الجلسات السابقة لتحديد البنود المفتوحة أو مواضيع المناقشة المهمة أو المواضيع التي تمت الإشارة إليها بضرورة الحصول على آراء العامة لاستكمالها. بعد ذلك، تم إنشاء بروتوكول مقابلات تم تطبيقه على أعضاء اللجنة الفرعية يُعنى بطرح أسئلة مناقشة حول كل موضوع من المواضيع ذات الصلة من أجل الحصول على رؤية أكثر دقة لما يمكن أن تكون عليه وجهات نظر العامة حول هذه المواضيع المختلفة واستخدامها في صياغة استطلاع الرأي. تم تزويد أعضاء لجنة الميثاق بنسخة من مسودة استطلاع الرأي الأولية. وأشار المفوض هاشم إلى أن لديه بعض المخاوف فيما يتعلق بطول الاستطلاع ، والإفصاح عن المصالح المالية ، وتفصيل مخاوف المواطنين المستجيبين ، وعملية اختيار رئيس اللجنة ، وما إلى ذلك. وأضاف إلى أن الاستطلاع يوكل للعامة مهمة لا تدرج تحت مسؤولياتهم بل هي من واجبات اللجنة. وأوصى باختيار ٤ أو ٥ مواضيع تحتاج إلى ملاحظات وآراء المواطنين لتبسيط الأمور. أوضحت المفوضة بيلي أنها تعتقد أن هذه نقطة جيدة وهذا هو الموجه الذي كان يقود الكثير من المحادثات ، لأنهم يحاولون تحقيق هذا التوازن في الحصول على

جميع المعلومات التي يريدونها من العامة و إدراك أنه بتحسين سوية الاستطلاع ترتفع جودة الردود وينخفض عددها مما يؤمن التوازن . أضافت المفوضة ببلي أن الموضوع الآخر الذي تم طرحه للمناقشة هو مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع كل موضوع يتم السؤال عنه؟ لأنهم ، من ناحية ، يريدون من الناس الإجابة عن الأسئلة عن معرفة تامة بالمشكلة ومن ناحية أخرى ، يريدون أيضًا معرفة ردود أفعال الناس تجاه هذه الأمور ، لأنه ليس بالضرورة أن يكون لدى كل ناخب قائمة بما تعنيه كل هذه الأمور. وأضاف رئيس اللجنة، عبد الله أن هذا هو بالتحديد السبب وراء عرض الاستطلاع على اللجنة لمراجعتها والموافقة عليه. واقترح أنهم بحاجة إلى جولة واحدة جيدة من التعليقات التي يمكنهم إجراؤها وإنهاء استطلاع الرأي معها . بدأت المفوضة ببلي قراءة الأسئلة المدرجة في استطلاع الرأي بداية من المقدمة. ناقشت لجنة الميثاق المعلومات ذات الصلة باستطلاع الرأي فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية المطلوبة. استمر الأعضاء مناقشة أهمية وجود بعض المواضيع في الاستطلاع ، وما إذا كانوا يعتقدون أن مسؤولية اتخاذ القرارات المتضمنة في هذه الأسئلة تقع على عاتق المواطنين أم المفوضين . أوصى رئيس اللجنة عبد الله القيام بقراءة كل موضوع وسؤال على حدى ثم طلب آراء أفراد اللجنة بشكل عام حول إبقاء الموضوع المطروح من عدمه ؟ وأوصى المفوض هاشم بأن تصوت اللجنة على كل سؤال ليبقى أو يحذف. أوصى رئيس اللجنة عبد الله بإجراء تصويت سريع على الأسئلة بدلاً من التصويت ببناء الأسماء على كل سؤال. قامت اللجنة بالتصويت على كل سؤال من الأسئلة في الاستطلاع لتقديم ملاحظاتهم بالأغلبية عبر رفع اليد وليس ببناء الأسماء.

طلب رئيس اللجنة عبد الله استراحة مدة عشر دقائق .

عُقدت الجلسة عند الساعة ١٠:٧م . استأنفت الجلسة في الساعة ٧:٢١م .

بدأ رئيس اللجنة عبد الله مناقشة جدول مراجعة اللجنة للميثاق والخطوات التالية الموصى بها . وأوصى بجدولة جلسات لدراسة الفصول التي تحتاج إلى مزيد من المعلومات قبل المراجعة. بدأ نقاش حول كيفية إعداد جلسات الدراسة ومن يمكنه الاتصال بهم. وأضاف رئيس اللجنة عبد الله أن أي من المفوضين يمكنه الدعوة إلى جلسة دراسة ، لكن يجب أن يتم تدوين ملاحظات دقيقة حول ما يتم مناقشته خلال الجلسة .

انتقل رئيس اللجنة عبد الله إلى الأعمال الجديدة. تم تزويد لجنة الميثاق بنسخة عمل من الميثاق. بدأت اللجنة مراجعة الفصل ٢ "إعلان الحقوق". قرأ رئيس اللجنة عبد الله القسم ٢,١ "إعلان الحقوق" للسجل. أوصى المفوض هاريسون بإضافة فاصلة بين الكلمات "الضباط" و"الموظفين". أوصى المفوض أوكري بإضافة فاصلة بين الكلمتين "حماية" و"صيانة" وإضافة نقطة في نهاية نفس السطر. أوضح رئيس اللجنة عبد الله للمستشار القانوني للمدينة أنه لا يوجد شيء يمنع هذه الهيئة من إعادة النظر في شيء ما إذا تمت الموافقة عليه بالفعل للتعديل. طلب رئيس اللجنة عبد الله توضيحًا بشأن السطر الذي يقول ، "لا ينبغي تفسير تعداد الحقوق المذكورة أعلاه على أنه إنكار أو انتقاص من الحقوق الأخرى التي يتمتع بها الناس". عرض المستشار القانوني للمدينة أن الصيغة اللغوية تقول بشكل أساسي ما إذا كان هناك شيء قد فات أو حدث لاحقًا من خلال السوابق القضائية أو من خلال التشريع الذي لا يزال محجورًا ويستمر في التحرك كما تم تعديله. طلب رئيس اللجنة عبد الله توضيحًا بشأن السطر الذي يقول "تدرك المدينة أن سكانها متنوع ثقافات متنوع وسوف تبذل قصارى جهدها لتقوية توحيد سكان هذه المدينة". وأشار إلى أنه يعتقد أنه قد يكون في غير محله. وأضافت المفوضة ببلي أنها شعرت شخصيًا في وقت تمرير هذا البند أنه كان أكثر منطقية كجزء من الصيغة وليس كجزء من إعلان الحقوق. وافقت المفوضة دولماج المفوضة ببلي الرأي. قدم المفوض أوكري اقتراحًا مدعومًا من قبل المفوض هاشم بأن الجملة الثالثة من القسم ٢,١ "تدرك المدينة

التنوع الثقافي لهذا المجتمع السكاني وستبدل قصارى جهدها لتوحد سكان هذه البلدية" يجب إزالتها من الفصل ٢ ووضعها في صيغة الميثاق. تلا ذلك نقاش بشأن الاقتراح الذي يشير إلى عدم وضعها في صياغة الميثاق. سحب المفوض هاشم تأييده للاقتراح. أعطت المفوضة ببلي دعمها لهذا الاقتراح فشل الاقتراح بعد التصويت ببناء الأسماء على النحو التالي ؛ نعم: ببلي وهاريسون وأوكونور وأوكراي (٤) ؛ كلا: عبدالله وهاشم ودولماج (٣). غياب: دادجون وهوكينز (٢). قدم رئيس اللجنة عبد الله اقتراحاً بدعم من المفوض هاشم لإزالة الجملة الثالثة من القسم ٢,١ مع تحديد المكان في اجتماع مستقبلي. واعتمد الاقتراح في تصويت ببناء الأسماء على النحو التالي ؛ نعم: عبد الله ، ببلي ، دولماج ، هاشم ، هاريسون ، أوكونور وأوكراي (٧). كلا: لا أحد (٠) ؛ غياب: دادجون وهوكينز (٢). أعقب ذلك مناقشة بشأن الدمج المحتمل في الجملة الأخيرة من القسم ٢,١. قدم المفوض هاشم اقتراحاً دعمه المفوض عبد الله لتعديل لغة الجملة الرابعة في القسم ٢,١ ليصبح نصها الآن كالتالي: "يحق للناس أن يتوقعوا أن يعاملوا على قدم المساواة خلال جميع معاملات المدينة". طلبت المفوضة ببلي التصويت ببناء الأسماء. واعتمد الاقتراح في تصويت ببناء الأسماء على النحو التالي ؛ نعم: عبد الله ، دولماج ، هاشم ، هاريسون ، أوكونور وأوكراي (٦). كلا: ببلي (١) ؛ غياب: دادجون وهوكينز (٢). سأل رئيس اللجنة عبد الله عما إذا كان هناك أي نقاش إضافي مطلوب حول الفصل ٢. ذكر المفوض هاريسون الحاجة إلى اقتراح لقضايا القواعد المشار إليها سابقاً. قدم رئيس اللجنة عبد الله اقتراحاً بدعم من المفوض هاريسون لتعديل القواعد النحوية في القسم ٢,١ ليصبح نصه الآن "... تنص على أن للناس الحق في توقع الأداء المتفاني والفعال للضباط والموظفين والمتطوعين" و "الأشخاص لديك الحق في أن تتوقع من المدينة حماية وصيانة وتحسين جودة البيئة المستدامة (الهواء والماء والأرض)". تم تبني الاقتراح بالإجماع. مع عدم وجود تعليقات أخرى من اللجنة ، طلب رئيس اللجنة عبد الله أن يتم التصويت على قراءة القسم ٢,١ كقراءة نهائية. ثم قرأ القسم ٢,١ المقترح للسجل:

" سوف تخدم حكومة المدينة سكان ديربورن. توفر المدينة الأمن والصحة العامة والسلامة للأشخاص والممتلكات. للناس الحق في توقع معاملة جميع الأشخاص على قدم المساواة خلال جميع معاملات المدينة. للناس الحق في توقع التفاني والفعالية في أداء الواجبات من قبل جميع الضباط والموظفين والمتطوعين. يحق للناس توقع أن تتم حماية وصيانة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المدينة في حدود قدرات الموارد البشرية والمالية المتاحة للمدينة." تتم أعمال الهيئة التشريعية في اجتماع عام يُعقد في على شكل اجتماعات مفتوحة دائماً. يجب إتاحة سجلات المدينة لعامة الناس وفقاً لقانون حرية المعلومات. للناس الحق في توقع وحماية وصيانة وتحسين جودة البيئة المستدامة (الهواء والماء والأرض). لا يجوز تفسير تعداد الحقوق المذكورة أعلاه على أنه إنكار أو انتقاص من الحقوق الأخرى التي يتمتع بها الشعب والاحتفاظ بمراجع الولاية المعمول بها".

قدم الرئيس عبد الله اقتراحاً مدعوماً من نائبة الرئيس دولماج لاعتماد الفصل ٢ بصيغته المعدلة. تم تبني الاقتراح بالإجماع ، وبالتالي "إنهاء" الفصل الثاني.

بدأت اللجنة مراجعة الفصل ٣ "معايير السلوك". عرضت المفوضة هوكينز اللغة المقترحة على اللجنة قبل هذا الاجتماع للمراجعة. قدم المفوض أوكونور اقتراحاً دعمه المفوض هاريسون للاحتفاظ باللغة الحالية للميثاق الأصلي في القسم ٣,١ كما هي ، على أساس أن اللجنة ستحدد لاحقاً "الضابط" ليكون شاملاً لمسؤول منتخب. أشارت المفوضة ببلي أنها ليست ضد الاقتراح ، لكنها تشعر بالقلق من أن كلمة "ضابط" يمكن استخدامها في الفصول والأقسام القادمة بطريقة لا تشمل المسؤولين المنتخبين. طلب المفوض هاشم التصويت ببناء الأسماء. واعتمد الاقتراح في تصويت ببناء الأسماء على النحو التالي ؛ نعم: ببلي ودولماج وهاريسون وأوكونور وأوكراي (٥) ؛ كلا: عبد الله وهاشم (٢). غياب: دادجون وهوكينز (٢). بدأت اللجنة

في مناقشة القسم ٣,٢ فيما يتعلق بتضارب المصالح ، ومن الذي يجب عليهم الإعلان عنه وما هي طبيعة ما يتضمنه هذا الإعلان.

تم تقديم اقتراح من قبل رئيس اللجنة عبد الله بدعم من المفوض أوكونور لاعتماد الصيغة اللغوية المعدلة للقسم ٣,٢ على النحو التالي:

"باستثناء العقود العامة التي يحكمها MCL ١٥,٣٢١ وما يليها ، يجب على أي مسؤول أو موظف لديه مصلحة مالية كبيرة ، مباشرة أو غير مباشرة ، في أي شركة أو اتحاد تجاري يتعامل مع هذه المدينة أن يعلن عن هذه المصلحة ، ويفصح عن التضارب استجابة لمتطلبات و إجراءات مجلس الأخلاقيات ، والامتناع عن التصويت أو المشاركة بأي شكل من الأشكال في التعامل مع أي عمل مع هذه المؤسسة أو الاتحاد التجاري. يجب أن تتضمن المصلحة المالية الكبيرة للمسؤول أو الموظف أي مصلحة مالية كبيرة معروفة ، مباشرة أو غير مباشرة للمسؤول أو الموظف ، أو الزوج أو الوالد ، أو الجد ، أو الابن ، أو الأخ الحفيد أو الأخت ، أو زوج أي منهم. يؤدي انتهاك هذه البند بمعرفة الشخص الذي يتعامل مع المدينة إلى اعتبار المعاملة التجارية لاغية من قبل العمدة أو المجلس ". مع الاحتفاظ بمرجع قانون الولاية الحالي - تضارب المصالح فيما يتعلق بالعقود ، MCL ١٥,٣٢١ وما يليها ، (٥١) MSA ٤,١٧٠٠ (MSA) ."

تم تبني الاقتراح بالإجماع.

أضافت المفوضة ببلي مصطلح "مصلحة مالية كبيرة" إلى الكلمات المراد تعريفها.

فتح رئيس اللجنة عبد الله المجال أمام أعضاء اللجنة للتعليق على البند ٣,٣ قدم المفوض هاشم اقتراحاً دعمه المفوض أوكونور للاحتفاظ بالصيغة اللغوية الحالية للقسم ٣,٣ وإجراء القراءة النهائية. تم تبني الاقتراح بالإجماع. قدم رئيس اللجنة عبد الله اقتراحاً دعمه المفوض هاشم للاحتفاظ بالصيغة اللغوية الحالية للقسم ٣,٣ وإجراء القراءة النهائية. ثم قرأ الرئيس عبد الله القسم ٣,٣ للسجل وتم تبني الاقتراح بقراءة البند كقراءة نهائية بالإجماع.

انتقلت اللجنة إلى مراجعة البند ٣,٤. تمت قراءة الصيغة اللغوية المقترحة من قبل المصدر عبد الله والتي تمت صياغتها من الرابطة الوطنية المدنية. تلا ذلك مناقشة بشأن الصيغة اللغوية المقترحة التي تنص على "ينشئ مجلس المدينة بموجب مرسوم مجلساً مستقلاً للأخلاقيات لإدارة وإنفاذ قوانين تضارب المصالح والإقرار المالي". وكرر أن هذا البند يعني تحديد كيفية إنشاء مجلس الأخلاقيات. تبع ذلك مناقشة بشأن البند الداعم لمجلس الأخلاقيات ، سواء تم تمويله أم لا ، وما إذا كانت الصيغة اللغوية المقترحة تسمح لمجلس المدينة باتخاذ هذا القرار أم لا. وأضاف رئيس اللجنة عبد الله أن مجلس المدينة سيحدد المرسوم الذي ينشئ المجلس ، والذي سيحدد معايير كيفية اختيار الأعضاء وخلفيتهم ، وسيحكم أيضاً بالمراسيم المتعلقة بالأخلاقيات وتضارب المصالح والإفصاح عن أن مجلس المدينة هو المسؤول عن الإشراف. وأعقب ذلك مناقشة بشأن طبيعة العلاقة بين مجلس الأخلاقيات والموارد البشرية والإدارات القانونية. تم التوصية بعقد جلسة دراسة للبند ٣,٤. وأضاف رئيس اللجنة عبد الله أن هناك جلسة دراسة مقررة في شهر كانون الثاني/ديسمبر بشأن مجلس الأخلاقيات.

فتح رئيس اللجنة عبد الله باب النقاش أمام أعضاء اللجنة بشأن القسم ٣,٥. قدم المفوض هاشم اقتراحاً بدعم من رئيس اللجنة عبد الله للاحتفاظ بالصيغة اللغوية الحالية ٣,٥ وإجراء القراءة النهائية. تم تبني الاقتراح

بالإجماع للاحتفاظ بالصيغة اللغوية الحالية ٣,٥ وإجراء القراءة النهائية. قرأ الرئيس عبد الله القسم ٣,٥ كقراءة نهائية.

فتح رئيس اللجنة عبد الله المجال أمام أعضاء اللجنة للتعليق على القسم ٣,٦. قدم المفوض أوكونور اقتراحاً دعمه المفوض أوكري للاحتفاظ بالصيغة اللغوية الحالية للقسم ٣,٦ وإجراء القراءة النهائية. تم تبني الاقتراح بالإجماع للاحتفاظ بالصيغة اللغوية الحالية للقسم ٣,٦ وإجراء القراءة النهائية. ثم قرأ الرئيس عبد الله القسم ٣,٦ كقراءة نهائية.

أوصى الرئيس عبد الله بإعادة مراجعة الفصل الرابع في وقت لاحق بسبب كمية الكلمات التي يتم البحث عن معانيها وإضافتها. تم تذكير المفوض أوكونور لإضافة التعريفات إلى الملف المشترك ، وتحديث التعريفات المذكورة.

سأل رئيس اللجنة عبد الله عما إذا كانت هناك أي أسئلة بحثية. طلب المفوض أوكونور نسخة ورقية من وثيقة الميزانية الحالية للمدينة. طلبت المفوضة ببلي توضيحاً حول ما إذا كان مسموحاً للمرشحين الباحثين عن منصب في مكتب المدينة بدفع رسوم مالية بدلاً من جمع التوقع ، أم أنه من المتطلبات وفقاً لقانون الولاية أن يقوم المرشحون بجمع التوقع؟

تم وضع جدول أعمال الجلسة القادمة كمراجعة للفصلين ٨ و ٩ والانتها من قواعد النظام ، ووضع الفصل الرابع ، ومتابعة الصياغة المتعلقة بمجلس الأخلاقيات.

لم تكن هناك أي تعليقات من العامة من منصات التواصل الاجتماعي أو بشكل شخصي

قدم المفوض أوكونور اقتراحاً برفع الجلسة، وأيده المفوض هاشم تم تمرير الاقتراح بالإجماع

حسن ف. عبد الله ، رئيساً

موثق:

جورج ت. كاتب المدينة

